سألنا رؤساء منظمات الأعمال: الأولوية لمن ؟

تجارة حرة عربية - عربية.. أم عربية - أمريكية ؟

ايهما أهم.. التجارة الحرة العربية مع امريكا ام التجارة الحرة العربية مع العرب؟ الخبراء ورؤساء منظمات الاعمال انقسموا فى اجاباتهم الفريق الاول ايد ان تكون الاولوية لمنطقة التجارة الحرة العربية قبل منطقة التجارة الحرة الامريكية، وقالوا ان السبب فى ذلك يرجع الى ان هذه الاتفاقية قد تم وضعها منذ قمة عمان فى عام 1995 وانها موجودة وتضم اكثر من 18 دولة عربية فى كيانها وان اجراءات خفض الرسوم الجمركية سارية منذ هذا التاريخ حتى عام 2007 موعد تنفيذ وبدء الاتفاقية.

وطالب انصار هذا الفريق بانشاء مناطق صناعية ذات كفاءة عالية ولها مميزات نسبية عالية مع زيادة الحصص الانتاجية خاصة والتى تلائم الدول العربية كما طالبوا بانتاج تخطيطى جيد ومدروس فى الدول العربية وله صفة الانفرادية وألا يتم تكرار انتاج صناعة بين دولة واخرى كما طالبوا ايضا بضرورة صدق النوايا فى التعاملات التجارية والاقتصادية العربية – العربية.

واشار ايضا اصحاب هذا الرأى الى ضرورة وضع خطة عمل واضحة لمدد قصيرة ووسيطة وطويلة مع تفعيل التكامل بين الدول العربية مع بعضها البعض وشدد انصار هذا الرأى على ضرورة ايجاد نظم فاعلة لتوحيد الرسوم الجمركية واصدار الشهادات (المنشأ والمواصفات القياسية) والعمل على انشاء كيان عربى واحد له تكتل واحد حتى يدرأ عن كاهل الامة ما يهددها من اغراق سلعى من الدول الاخرى.

خالد ابو اسماعيل

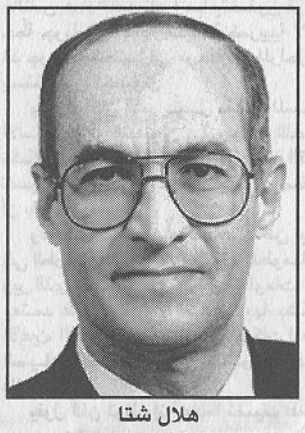
هلال شتا

عادل العزبى

د. نادر رياض

خالد أبو إسماعيل: لها تأثير إيجابى ومساعد للتجارة الحرة مع أمريكا

د. نوال التطاوى: إنشاء مناطق صناعية للتصدير بجميع الدول العربية

هلال شتا: نجاح الاتفاقية مرهون بتحقيق تجارة متوازنة بين الدول العربية

د. نادر رياض: ضرورة توحيد النظم الجمركية وشهادات المنشأ والمواصفات القياسية العربية

مصطفى زكى: علينا ألا ننتظر 3 سنوات لتفعيل اتفاقية التجارة العربية الحرة

عادل العزبى: صادرات الأردن للسوق الأمريكى زادت 250٪ ومصر ليست أقل منها

□تحقيق – فتحى السايح:

رأى اصحاب الفريق الآخر ان البداية والاولوية ستكون لمنطقة التجارة الحرة الامريكية مستندين فى رأيهم الى ما حدث من تطور ونمو سريع ليغطى الدول العربية نتيجة اندماجها فى هذه السوق ومن هذه الدول: الاردن والمغرب وتونس والبحرين وغيرها واشار انصار هذا الرأى الى ان منطقة التجارة الحرة الامريكية تعطى منذ اللحظة الاولى لبداية التعاقد جميع المميزات مثل الاعفاء الكامل للرسوم الجمركية بنسبة 100٪ مع اعطاء ميزة الاستثمار فى الدول المشاركة بالمنطقة اضافة الى عدم تحميل اى اعباء على الدولة المشاركة من ناحية المعاملة بالمثل فى الضرائب والرسوم الجمركية.

فى البداية يقول خالد ابو اسماعيل رئيس اتحاد الغرف التجارية المصرية والعربية ان منطقة التجارة الحرة العربية قائمة وتطبق منذ قمة عمان العربية والتى اوصت بسرعة الانتهاء من اجراءاتها قبل عام 2007 وان هذه المنطقة تهدف الى احياء التكامل الاقتصادى العربى واستكمال السوق العربية المشتركة.

ولكن لمن تكون الاولوية هل للمنطقة العربية ام لمنطقة التجارة الحرة الامريكية؟

يرد ابو اسماعيل بالطبع الاولوية للمنطقة العربية لانها ستساعد على استكمال السوق العربية المشتركة وهذه المنطقة العربية سيكون لها تأثير ايجابى ومساعد مع منطقة التجارة الحرة مع امريكا.

ويضيف رئيس اتحاد الغرف المصرية والعربية للتجارة ان الكرة الآن فى ملعب مصر حيث يتسنى لها ان تلعب على جبهتين الجبهة العربية والجبهة الامريكية وان تستعد بأن تغزو الاسواق العربية والامريكية با لانتاج الجيد والمطور والسعر المعقول والمنخفض خاصة بالنسبة لصناعة الملابس والمنسوجات.

ويطالب ابو اسماعيل المنتجين بزيادة حصص الانتاج فى مجال المنسوجات والملابس الجاهزة وتحسين جودتها وخفض اسعارها حتى تستطيع ان تغزو الاسواق الامريكية والعربية معا.

وتتفق د. نوال التطاوى وزيرة الاقتصاد الاسبق مع الرأى السابق وتؤكد ان منطقة التجارة الحرة العربية موجودة اصلا وان اجراءات تنفيذ العمل بها سارية حتى 2007 على أساس ان تقوم كل دولة بخفض الرسوم الجمركية كل عام بمقدار 10٪.

كما ان هناك عدة شروط يجب اخذها فى الاعتبار لاكتمال عمل هذه المنطقة مثل ازالة العقبات امام المصدرين وخاصة بشهادة المنشأ وسهولة حرية انتقال الموارد البشرية وربط الطرق البرية والبحرية والحيوية بوسائل مواصلات واتصالات مباشرة حتى يتم تسهيل نقل البضائع والاموال مع ضرورة ربط وسائل الاتصال حتى تنجز الدول العربية اتفاقية التجارة وتسعى لجنى ثمار هذه الاتفاقية.

وتطالب د. نوال التطاوى بضرورة اقامة المناطق الصناعية الحديثة من اجل التصدير مع دعمها بالصناعات التى تشتهر بها كل دولة على حدة وعدم تكرار الصناعات بين الدول المشاركة فى الاتفاقية مع ضرورة تحسين هذه الصناعات ومراعاة جودتها وخفض اسعارها.

انتاج تخطيطى

ويتفق مع الرأى السابق هلال شتا رئيس شعبة المصدرين بغرفة القاهرة ويضيف ان نجاح اتفاقية التجارة العربية والسوق العربية المشتركة مرهون بانتاج تخطيطى صحيح وهذا التخطيط لابد وان يتمتع بمميزات نسبية عالية وتكون هناك تجارة متوازنة بين الدول العربية وبعضها بحيث ما ينتج فى «جبل على» بالامارات يكون مختلفا عما ينتج فى السعودية وما ينتج فى المملكة العربية السعودية يختلف عما ينتج فى المناطق الصناعية بمصر وكذلك المنطقة الصناعية بالاردن وغير ذلك من الدول العربية المشاركة فى الاتفاقية.

ويطالب رئيس شعبة المصدرين بضرورة توافر النوايا الصادقة بين الدول العربية المشاركة فى الاتفاقية لان مايحدث الان هو تحقيق المصالح الشخصية للدولة على حساب الدول الاخرى فمن المفروض ان يكون هناك سعى تجاه تواجد قوة اقتصادية منافسة لأية قوة عالمية، كما يطالب هلال شتا بضرورة تفعيل التكامل بين الدول العربية المنتجة للزراعات الاستراتيجية مثل القطن والقمح والأرز وغيرها من السلع الضرورية والتى تسعى الدول العربية الى استيرادها من الاوروبية وتصرف عليها مليارات من الدولارات والعملات الاجنبية الباهظة فى التكلفة التى تمثل عبئا وتحديا لاقتصاديات الدول العربية النامية.

ويوضح رئيس شعبة المصدرين ان اهم هذه الدول المنتجة لمثل هذه الزراعات هى السودان والمملكة العربية السعودية والامارات والاردن ومصر ويطالب بتحقيق هذا التكامل وتفعيله والاستفادة من هذه الثروات العربية الكامنة.

خطة عمل

ويرى د. نادر رياض رئيس لجنة الصناعة والطاقة بالغرفة العربية الالمانية ومستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب ضرورة وجود خطة عمل واضحة حتى يكون لنا سوق عربية مشتركة ننفذ بها من خلال اتفاقية التجارة الحرة العربية وهذه الخطة تشمل على المدى القصير والمتوسط والطويل اتفاقيات ثنائية بين الدول العربية وتكون هذه الاتفاقيات متعددة الاطراف ولابد من تأهيلها نحو اقامة سوق عربية مشتركة فاعلة.

ويطالب د. نادر رياض بضرورة ايجاد نظم فاعلة لهذه السوق وتلك الاتفاقية ومن اهمها توحيد النظم الحركية والمواصفات القياسية وتوحيد القوانين المختصة بالعمل وتسهيل انتقال العمالة عبر الحدود وتنظيم قواعد المنشأ للسلع وتوحيد شكل ونظم اصدار شهادات المنشأ وذلك من اجل تعظيم مصالح الدول العربية المشتركة فى السوق وفى الاتفاقية العربية للتجارة الحرة وهذا من شأنه ازالة ما يهدد الامة العربية من اغراق سلعى لا ترغب فيه.

كيان واحد

ويشير رئيس لجنة الصناعة والطاقة بالغرفة العربية الألمانية الى انه ظهرت مؤخرا جهود مؤثرة فى مجال اقامة وتفعيل سوق عربية مشتركة ومقدمات نحو اقامة منطقة تجارة حرة عربية وهذا الامر يدعونا الى الاحساس بالتفاعل الاصيل نحو التحول باقتصاديات الدول العربية من كيانات منعزلة ومتنافسة الى كيان واحد كبير متكامل يوفر للمجتمعات العربية كل المقومات للنمو والتقدم السريع.

ويشير د. نادر رياض الى ان هذه التطورات والتحولات الاقتصادية القائمة فى العالم العربى تذكرنا بالدور الرائد للعالم العربى اثناء حرب اكتوبر 1973 حيث ان هذه الدول قدمت نموذجا ولعبت دورا مؤثرا على المستوى العالمى وكان من نتائجه ان دعا بعض أصحاب الفكر إلى امكانية ظهور قوة جديدة فى العالم هى القوة العربية منافسة للقوى العالمية وتحتل المركز السادس، بل ان هذه القوة تعتبر إحدى الركائز الاساسية فى عالم اليوم بعد ان لبست لباس الوحدة والتكتل.

ويؤكد هذا الرأى مصطفى زكى رئيس شعبة المستوردين باتحاد الغرف التجارية مضيفا أن منطقة التجار الحرة الأمريكية لن تكون بديلة عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ويطالب زكى بضرورة الاسراع نحو تفعيل هذه الاتفاقية العربية وعدم الانتظار لمدة 3 سنوات أو اكثر، ومن المفروض الاسراع فى إقامة المنطقة لانها سوف توصلنا إلى اقامة اتحاد جمركى عربى موحد يسعى لاقامة سوق عربية مشتركة وستكون ايجابيات هذا السوق أكثر من سلبياته.

دعم العلاقات

وعلى مستوى آخر فهناك من دافع عن اقامة منطقة التجارة الحرة الأمريكية قبل اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومن هؤلاء د. حمدى عبدالعظيم نائب رئيس اكاديمية السادات والذى قال ان الهدف الاساسى من انشاء المنطقة الحرة الأمريكية هو العمل على دعم العلاقات الاقتصادية والتجارة سواء بين مصر والولايات المتحدة أو بين الدول العربية مثل المغرب، تونس، الاردن وفلسطين، وبين الولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة العربية.

ويرى د. حمدى عبدالعظيم انه من الممكن ان تتوسع مصر فى التصدير للسوق الأمريكى خاصة فى مجال الصناعات النسجية والملابس وصناعات الاغذية واضافة إلى ان تسعى مصر لتقليل وارداتها من أمريكا والعمل على زيادة صادراتها اليها فى جميع المجالات.

ويشير نائب رئيس اكاديمية السادات إلى انه من المتوقع ان تكون البداية لمنطقة التجارة الحرة المصرية الأمريكية حيث انه من الممكن ازالة جميع العقبات مثل الرسوم الجمركية مرة واحدة بدلا من تقسيمها على عدة سنوات كما يحدث بالنسبة لمنطقة التجارة الحرة العربية بين الدول العربية الـ 18.

ومن المدافعين ايضا عن اقامة منطقة تجارة حرة مصرية وعربية أمريكية عادل العزبى نائب رئيس شعبة المستثمرين بالغرفة التجارية وعضو مجلس إدارة غرفة الصناعات النسيجية فيقول ليست مصر اقل من دولة الاردن الشقيقة التى استطاعت ان تنهض بتصديرها للسوق الأمريكى إلى نحو 412 مليون دولار عام 2002 بدلا من 16 مليون دولار عام 1998 فى مجال التصدير الكلى للولايات المتحدة الأمريكية، ومنها 200 مليون دولار فى مجال تصدير الملابس الجاهزة، عام 2002 بعد ان كانت تصدر بـ 5 ملايين دولار عام 1998.

ويضيف عادل العزبى بان معنى ذلك ان هناك زيادة فى حجم التصدير للسوق الأمريكى بمقدار 250٪ خلال عامين فقط. اضافة إلى ان تدفقات استثمارية أمريكية جديدة تتمتع بهذه الاتفاقية وهذه الميزات بلغت 183 مليون دولار.

فالاتفاقية وفرت ما يقرب من 40 الف فرصة عمل فعلية. كما ان معدل نمو الناتج الاجمالى قد زاد إلى 4,8.

ويشير نائب رئيس شعبة المستثمرين بالغرف التجارية إلى ان الاتفاقية الأمريكية تتيح العديد من المميزات عند ابرامها للتعاقد مع أى دولة وهذه المميزات هى:

الاعفاء الجمركى يبدأ من اليوم الأول منذ ابرام الاتفاقية وبنسبة 100٪ على الرسوم الجمركية من الصادرات المصرية ولا يقابل هذا الاعفاء الذى تتمتع به السلع المصرية أى اعفاءآت متكافئة تمنحها مصر للسلع الأمريكية.

ويضيف عادل العزبى ان هذين البندين لا يتوافران فى اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى والتى تنص على ان الاعفاءآت تكون تدريجية لمدة 10 سنوات.

نبيل أبو عامر: مطلوب إصدار القانون بأقصى سرعة وفض الاشتباك بين الجهات المعنية